دور المملكة العربية السعودية في تنمية اقتصاديات البُلدان الإفريقيَّة

(الصندوق السعودي للتنمية نموذجاً)

أ. محمد أحمد جعفر هني

أستاذ مساعد - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة الشلف – الجزائر

قامت المملكة العربيَّة السعوديَّة بدورٍ ريـاديٍّ فـي تقديم العـون المادي لدعـم جهود التنمية فـي البلـدان الإفريقية، وقد تنوّعت أشكال الدعم المقدمة من المملكة بيـن تقديم المنـح لتنفيـذ مشـاريع تنموية، أو مسـاعدات إغاثيـة عاجلـة، أو التخفيـف من آثار الكوارث، وبين تقديم القروض الميسـرة لدعم عجلة التنمية في هذه البلدان.

هـذا، وقـد تنوعـت إنجـازات المملكـة فـي العالم لتشـمل المجالات التنموية والخدمات الاجتماعية كافـة، لدعم الجهود الهادفة إلى زيـادة مُعدلات النمو الاقتصـادي والاجتماعي فـي الـدول الناميـة، وخفض معـدلات الفقر، وتميّـزت تلكـم الإنجازات بخصـائص بارزة، مـن أهمهـا: كونهـا متنوّعـة فـي مجالاتهـا، وشـاملة في تغطيتها للاحتياجـات مع ارتفاع عنصر المنحة فيها، وأنّها غير مقيدة بشروطٍ معقـدة، ولا ترتبط بمواقف وأهدافٍ ومصـالح سياسية.

وفـي ضـوء التطـورات الماليـة والاقتصـاديَّة خـلال العقديـن الماضـيين أضـحى التحدي الرئيـس الـذي يُواجـه الـدول الإفريقيـة هـو الحـدّ مـن الفقـر ومُواجهـة مشـكلات ارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة، والحـدّ مـن أثـر المضـاعفات الناجمة عـن الأزمـة المالية العالميـة، إضـافة إلـى تحديـات التنميـة التقليديـة؛ مـن ضـعف البنيـة التحتيـة، والمسـتوى المتدنـي للإنتاجيـة والخدمات الصـحية والتعليميَّة، هـذه التحديات جعلت ضـرورة التعاون (السـعودي الإفريقـي) أكثر إلحاحاً من أي وقتٍ مضى.

ويتميـز التعـاون (السـعودي الإفريقـي) بأنـه يجمـع بيـن المـوارد الطبيعيـة والطاقـات الاقتصادية والبشرية غير المحدودة للدول الإفريقيـة، وبيـن المـوارد الهائلة للسـعودية وتجربتهـا الواسـعة، وخبرتهـا الغنيـة فـي التنميـة الاقتصـادية والتعامـل مع الاقتصـاد الدولي.

تهدف هذه الدراســة للإجابة عن الأســئلة الآتية:

ما مدى مُساهمة المملكة العربيَّة السعوديَّة في دعم مسيرة التنمية في البلدان الإفريقية؟ وما مدى مساهمة (الصندوق السعودي للتنمية) في تمويل المشاريع التنموية في البلدان الإفريقيَّة؟ وما دورها المستقبلي في تنمية إفريقيا؟

أولاً: قنوات المُساعدات الماليَّة السُعوديَّة المُقدمة للبلدان الإفريقيَّة:

قامــت المملكة العربية الســعوديَّة بتقديم مُســاعدات تنموية للدول الإفريقية على امتداد العقــود الأربعــة الماضية، وذلــك عبر قنوات مُباشرة من خلال (الصندوق السعودي للتنمية)، أو من خــلال قنوات غير مباشــرة، وذلك من خلال مســاهمتها في تمويل مؤسسات التنمية العربيــة والإقليميــة والدولية، والتــي بدورها

تدعم جهود التنمية في البلـــدان الإفريقيَّة، أو من خـــلال مُســـاهمتها في تمويـــل الجمعيات الخيرية الســـعوديَّة الدوليَّة التـــي تقوم بتمويل مشـــروعاتٍ خيريّة في البلدان الإفريقيَّة، ومن جُملة المساعدات التي قدّمتها المملكة للبلدان الإفريقية مُساعدات غير مُستردة بلغ مجموعها: (ثلاثين مليار دولار)، كما قامت المملكة بإعفاء قروض بلغت قيمتها: (ســـتة مليـــارات دولار)، وفيما يلـــي تفصيل المســـاعدات الماليَّة التي قدمتها المملكة للبلدان الإفريقيَّة عبر القنوات الثلاثة:

١ - الصندوق السعودي للتنميَّة[١]:

يُعـــدّ (الصندوق الســـعودي للتنميَّة) القناة الرئيسة لمساعدات المملكة الإنمائية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشـــاملة في الدول النامية والفقيرة، ورفع المستوى المعيشي لشعوبها، والمحافظة على معدل مطرّد من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار[٢].

وقـــد قام (الصنـــدوق الســـعودي للتنمية) بتقديـــم قُـــروض إنمائية ميســـرة لتمويل ٣٤٥ مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً في ٤٤ بلداً إفريقيا، وذلك في مختلف القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والإســـكان والبنية التحتية، بقيمة إجمالية بلغت: (ستة مليارات دولار)[٣].

٢ - مُساهمات المملكة العربية السعودية في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية:

تُعدّ المملكة العربية السعوديَّة أكبر مُساهم في رأس مال (البنك الإسلامي للتنميَّة)، والذي يعمل على تمويـــل برامج التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلاميَّة، ومنها الدول الإفريقيَّة.

وفي الواقع فإنَّ مُســـاعدات المملكة للدول علـــى الصعيد الإقليمي والدولي لم تقتصر على البنك الإسلامي للتنمية، بل وُجهت عبر العديد من القنوات، بما فيها:

- صندوق الأوبك للتنمية الدولية.
- بنك التنمية الاقتصادية.
- الصنـــدوق العربي للإنمـــاء الاقتصادي والاجتماعي.
- صندوق النقد العربي.
- الشركة العربية لضمان الاستثمار.

وتجدر الإشـــارة إلى أنَّ جهود المملكة في دعـــم التنمية لم تقتصر علـــى محيطها العربي والإســـلامي؛ بل تجاوزته إلى البلدان الإفريقية والآســـيوية الفقيرة، إذ أصبحت ترصد نســـبة كبيرة من ناتجها الوطني لمساعدة هذه البلدان على تنفيـــذ برامج التنمية الخاصـــة بها، وهو إســـهام بلغ في بعض سنوات العقد الماضي ما

لم يُميز الصندوق السعودي للتنميَّة في تقديمه للقروض والمساعدات بين البلدان الإفريقية الإسلامية والعربية والبُلدان الإفريقية غير الإسلاميَّة

(١) سنتطرق بحول الله إلى: (الصندوق السعودي للتنمية) وأهم نشاطاته في البلدان الإفريقية في المبحث التالي.

(٢) عبدالعزيز حسين الصويغ: المملكة العربية السعودية وتنمية العالم الإسلامي، مركز أوراق للنشر والأبحاث والإعلام، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١م، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٣) الكلمة التي ألقاها الأمير سعود الفيصل في قمة الكويت، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣م. http://beta.aawsat.com/home/article/10281

جدول رقم (١):

مساهمة السعودية في مُؤسسات التنميَّة العربيَّة والإقليميَّة والدوليَّة حتى ٢٠١٢/١٢/٣١م

المؤسسات	رأس المال (دولار أمريكي)	مساهمة المملكة (دولار أمريكي)	مساهمة المملكة (% رأس المال)
صندوق النقد العربي	٢,٨٠٨,٠٠٠,٠٠٠	٤١٦,٢٨٦,٠٠٠	١٤.٨٣
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٦,٩٩٣,٠٤١,٩٥٨	١,٦٧٧,٦٩٣,٠٨٤	٢٣.٩٩
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	٢,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٨٤,٩٥٢,٤٤٣,٨٥	٢٤.٤٦
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	١٩٤,٤٨١,٣٥٣	١٣,١١١,٨٨٨	٦.٨٠
البنك الإسلامي للتنمية	٢٧,٨٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٥٧٤,١٣١,٢٠٠	٢٣.٦
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	٣,٤٣٥,٠٠٨,٠٠٠	١,٠٣٣,٢٨٠,٠٠٠	٣٠.٠٠
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٨٩,٩٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٠٣,٨٠٠,٠٠٠	٢.٨٤
صندوق النقد الدولي	٣٣٤,٨٤٤,٨١٨,٠٠٠	١٠,٧٥٧,٦٧٠,٠٠٠	٣.٢١
هيئة التنمية الدولية	١٩٩,١٣٠,٩١٠,٠٠٠	٢,٣٤٨,٥٢٠,٠٠٠	١.١٨
مؤسسة التمويل الدولية	٢,٣٦٩,٣٩٦,٠٠٠	٣٠,٠٦٢,٠٠٠	١.٢٧
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣,٦٥٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٣٩,٧٧٨,٠٠٠	١٢,٠٤
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	١,٩١٢,٨٢٥,٠٠٠	٥٩,٨١٣,٠٠٠	٣.١٣
بنك التنمية الإفريقي	١٠١,٠٩٥,٢٨٢,٧٥٨	١٨٨,٠٥٠,٤٠٣	٠.١٩
صندوق التنمية الإفريقي	----------	٣٣٦.٣١٨,١٦٣	٠.٤٧٨
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	٣٥٠,٣٤٩,٦٥٠	٧٨,٦٧١,٣٢٨	٢٢.٤٦
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	٢٣٢,٠٥٠,٠٠٠	٢٠,٨٨٤,٥٠٠	٩.٠٠
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٦,٢٤٠,٠٠٠	٧.٦٢
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٦.٠٠
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠
الحساب الخاص لدعم مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠

المصدر: ملخص إحصائي للنشاط التنموي للصندوق السعودي للتنمية، موقع الصندوق السعودي للتنمية، ٢٠١١م.

نسبته ٦٪ من الناتج الوطني الإجمالي للمملكة، وذلك في وقتٍ لم تف فيه البلدان المتقدمة بوعودها التي كانت تقتصر نظرياً على نسبة ٠,٧٪ من ناتجها الوطني الإجمالي[١].

٣ - مساهمة المملكة في تمويل مُنظمة الأغذية والزراعة العالميَّة:

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية من بين أكبر ١٠ دول تُقدّم تبرعات مالية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة على مستوى العالم، حسب تصنيف برنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠٠٨م، والمرتبة الأولى على المستوى العربي والإسلامي، وإنَّ الهبات والمساعدات التي تُقدمها المملكة عن طريق برنامج الأغذية العالمي إنّما هي بدافع التواصل الإنساني مع الآخرين، ومساعدة المنكوبين في إفريقيا وآسيا ومُساعدتها على مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء الأساسية.

وقد تجاوز حجم مُساعدات المملكة لبرنامج الغذاء العالمي أكثر من ٤٪ من المتوسط السنوي من إجمالي الناتج القومي للسعودية خلال ست سنوات من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٨م، وتُشكل جميع تبرعاتها ومساعداتها ومساهماتها ما نسبتها ٧٪ من ناتجها الوطني الإجمالي، وهو ما يُعادل عشرة أضعاف النسبة المحددة من سجل الأمم المتحدة للعون الإنمائي التي لا تتجاوز ٠,٧٪ من الناتج القومي للدول المانحة[٢].

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية من بين أكبر 10 دول تُقدّم تبرعات مالية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة على مستوى العالم

٤ - مُساهمة المملكة في تمويل المنظمات الخيرية السعوديَّة الدوليَّة:

وتوجد العديد من المؤسسات السعوديَّة التي تُساهم في تقديم المساعدات المالية الإغاثية، منها:

(٤-١) لجنة الأمير سلطان بن عبد العزيز الخيرية الخاصة للإغاثة: وقد قامت اللجنة بالمساهمة في رفع المعاناة وتخفيف مصيبة الفقر بجمهورية مالي عام ١٩٩٨م - ١٩٩٩م، وذلك بتوزيع المساعدات الغذائية والدوائية، ولم تقتصر جهود اللجنة على الأعمال الإغاثية الإنسانية فحسب؛ بل تعدت ذلك إلى تطبيق المفهوم الشامل للإغاثة، وذلك بعد مسح شاملٍ لما يُقارب ٢٠٠ مدينة وبلدة للوقوف على أحوال الناس[٣].

(٤-٢) هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة

(١) محمد أحمد زيدان: جهود المملكة العربية السعودية في دعم برنامج الغذاء العالمي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول حول جهود المملكة العربية السعودية في خدمة قضايا الأمّة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ديسمبر ٢٠١٠م، ص ٣٥٧.

(٢) ظل الرحمن بن لطف الرحمن: إسهامات المملكة العربية السعودية في برنامج الأغذية العالمي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول حول جهود المملكة العربية السعودية في خدمة قضايا الأمّة الإسلامية، الجامعة المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ديسمبر ٢٠١٠م، ص ٩٣.

(٣) عبدالعزيز محمد عبدالله ميغا: المنح والمساعدات السعودية وأثرها على التنمية الاجتماعية في جمهورية مالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول حول جهود المملكة العربية السعودية في خدمة قضايا الأمّة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ديسمبر ٢٠١٠م، ص ١٨٢.

لرابطة العالم الإسلامي: للهيئة جهودٌ مشكورةٌ في إغاثة الفقراء والمساكين واللاجئين، حيث استطاعت الهيئة أن تقوم بهذا الدور الريادي من خلال سبعة برامج رئيسة، تبلغ تكلفتها الإجمالية خلال العام المالي الذي يبدأ في ٢٠١١/٦/٣م وينتهي ٢٠١٢/٥/٢٢م: (١١٨,٩٨٩,٣٨,٠٥) ريال لتنفيذ وتسيير ١٣٤٢ مشروعاً، يستفيد منها: (٤,٥٢٩,٩٣٤) فرداً في ٥٧ دولة في العالم، منها ٣٠ دولة إفريقية، وهي: إريتريا، إثيوبيا، أوغندا، بنين، بوركينافاسو، بوروندي، تشاد، تنزانيا، توجو، جامبيا، جزر القمر، جنوب إفريقيا، جيبوتي، ساحل العاج، السنغال، السودان، الصومال، غانا، غينيا بيساو، غينيا كوناكري، الكاميرون، كينيا، مصر، مالي، المغرب، ملاوي، موريتانيا، موزنبيق، النيجر، نيجيريا[1].

(٣-٤) مؤسسة الملك فيصل الخيرية: قامت المؤسسة بتمويل ٤٣ مشروعاً خيرياً في إفريقيا، ما بين مدارس ومراكز ثقافية ومستوصفات طبية.

كذلك لم تدخر المملكة وسعاً في حل مشكلات اللاجئين في إفريقيا، وبخاصة السودان والصومال وضحايا النزاعات في تشاد وغيرها؛ حينما دعت الحاجة إليها، وقد بلغت مساعدات المملكة حتى نهاية ٢٠٠٤م أكثر من: (٨٥ مليون دولار)، بالإضافة إلى تبرع المملكة بمبلغ: (٣٥ مليون دولار) لمؤتمر الأمم المتحدة الأول في عام ١٩٨١م، والثاني عام ١٩٨٤م لمساعدة اللاجئين في إفريقيا[2].

ثانياً: النشاط التمويلي للصندوق السعودي للتنميَّة في الدول الإفريقيَّة:

١- مدخل تعريفي عن الصندوق السعودي للتنميَّة:

تأسس (الصندوق السعودي للتنمية) بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٨ الصادر في ١٣٩٤/٨/١٤هـ الموافق ١٩٧٤/٩/١م، وبدأ أعماله بتاريخ ١٣٩٥/٢/١٨هـ الموافق ١٩٧٥/٣/١م.

إنَّ الهدف الرئيس للصندوق هو المساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية، وذلك عن طريق منح القروض لتلك الدول، ودعم الصادرات الوطنية (غير النفط الخام) عن طريق تمويل الصادرات وضمانها.

شخصية الصندوق وهيكله الإداري: يتمتع الصندوق بشخصيةٍ معنويةٍ وذمّةٍ ماليةٍ مُستقلة، وله مجلس إدارة مكوّن من ستة أعضاء، يرأسه وزير المالية، ويتولى نائب الرئيس والعضو المنتدب السلطة التنفيذية فيه، وهو المسؤول عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

رأس مال الصندوق: بدأ الصندوق نشاطه برأس مالٍ قدره: (عشرة آلاف مليون ريال) مقدّم من حكومة المملكة، وتمّت زيادته على ثلاث مراحل ليُصبح: (واحداً وثلاثين ألف مليون ريال سعودي).

برامج الصندوق:

أ - تقديم قروض إنمائية لتمويل المشروعات التنموية في الدول الناميَّة: تتم مساهمة الصندوق عن طريق تقديم قروض ميسرة، ونشاطه غير محدّد من الناحية الجغرافية، وهو يتعامل مباشرة مع حكومات الدول النامية للمساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية ذات الأولوية، ويُعطي الصندوق الأولوية في التمويل للدول الأقلّ نموّاً وذات الدخل المنخفض.

ويمنح الصندوق القروض الإنمائية مراعياً الشروط الآتية:

(١) التقرير السنوي عن الأداء العام لبرامج الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ، ص ١٦.

(٢) ظل الرحمن بن لطف الرحمن: إسهامات المملكة العربية السعودية في برنامج الأغذية العالمي، مرجع سبق ذكره، ص (٨٤ - ٨٥).

– أن يُثبت للصندوق الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية للمشروع المطلوب تمويله في البلد المقترض.

– أن يتمّ دفع مبلغ القرض واسترداده بالريال السعودي.

– ألا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة ٥٪ من رأس مال الصندوق، ونسبة ٥٠٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له.

– لا يجوز أن يتجاوز مجموع مبالغ القروض الممنوحة لأي بلدٍ في آنٍ واحدٍ نسبة ١٠٪ من رأس مال الصندوق.

ب – برنامج تمويل المستوردين (الشركات الأجنبية من القطاع العام أو الخاص): تُساعد هذه التسهيلات الائتمانية المستوردين (المشترين) من خارج المملكة على الحصول مباشرة من البرنامج على التمويل اللازم لاستيراد السلع والخدمات من المملكة، وذلك من خلال الدفع بموجب شروطٍ ائتمانية آجلة.

٢ – التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق التراكميَّة:

يُركز الصندوق في سياسته التنموية على دعم مشاريع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية للدول المستفيدة؛ بغية تحقيق التنمية المستفادة، وقد بلغ إجمالي اتفاقيات القروض الموقعة منذ بداية نشاط الصندوق (١٩٧٥م – ٢٠١٢م): ٥٣٥ اتفاقية قرض، خُصّصت لتمويل ٥١٨ مشروعاً إنمائياً وبرنامجاً اقتصادياً بمبلغ إجمالي قدره: (٣٩٧٦٣,٢٤ مليون ريال)، وقد استفاد من تلك المشاريع والبرامج ٨٠ دولة نامية في مناطق متفرقة من العالم، منها:

– ٤٤ دولة إفريقية.

– ٢٩ دولة آسيوية.

– ٧ دول في مناطق أخرى.

شكل رقم (١):

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق التراكميَّة خلال الفترة ١٩٧٥م – ٢٠١٢م

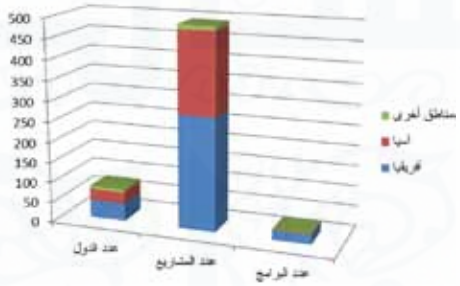

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الصندوق السعودي للتنميَّة.

يُلاحظ من خلال الشكل السابق:

– استحواذ قارة إفريقيا على نصيب الأسد من تمويلات الصندوق السعودي، ويظهر ذلك بوضوحٍ من خلال عدد المشاريع والبرامج التي استفادت منها، والتي بلغت ٢٨٠ مشروعاً و ٢٣ برنامجاً.

– ثمَّ تأتي في المرتبة الثانية قارة آسيا.

– أمَّا المرتبة الأخيرة فهي لدول من مناطق أخرى.

هذا وإن دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على اهتمام المملكة العربية السعوديَّة بقارة إفريقيا، والتي هي بحاجةٍ ماسّة إلى الدعم المالي لإنشاء المشاريع والبرامج الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لخدمة أغراض التنميَّة.

ثالثاً: نشاط الصندوق السعودي للتنمية في إفريقيا:

عندما باشر الصندوق السعودي للتنمية نشاطه في عام ١٩٧٥م، كقناة رئيسة للمساعدات التنموية التي تُقدمها حكومة السعودية للبلدان النامية؛ من أجل مساعدتها على تخطي المصاعب الناجمة عن محدودية مواردها، أخذ بعين الاعتبار أهمّية التعامل مع عددٍ كبيرٍ من هذه البلدان المنتشرة في مناطق مختلفة ومتباعدة من العالم، التي كان ينبغي النظر

إليها من منظارٍ متعدد الجوانب والزوايا، فهذه البلدان وإن كانت تتشـــابه في العديد من الخصائص وتعاني المشكلات نفسها؛ فإنها بعيدة عن التماثل فيما بينها في مجالات عديدة.

ومن هـــذا المنطلق؛ أدرك الصندوق منذ البداية الوضع الخـــاص للقارة الإفريقيـــة؛ كونها تعاني من أوضاع وظـــروف صعبة لا مثيل لها في مناطق أخرى من العالم.

وخلال الفترة من عـــام ١٩٧٥م إلى ٢٠١٠م قدَّم الصندوق ٢٨٣ قرضاً، لتمويل ٢٧٢ مشروعاً إنمائياً، فـــي ٤٣ دولة إفريقية، بلغت القيمـــة الإجمالية لهذه القـــروض: (١٥٥٧٦,٠٣ مليون ريال ســـعودي)؛ أي مـــا يُعـــادل (٤١٥٣,٦١ مليـــون دولار أمريكي)، تمَّ من خلالها الإســـهام في تمويل ٢٤٩ مشـــروعاً و ٢٣ برنامجـــاً اقتصادياً، والجدول الآتـــي يوضح التوزيع القطاعـــي لقروض الصندوق فـــي البلدان الإفريقية وعدد المشاريع والبرامج التي استفادت منها.

جدول رقم (٢):

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق في البلدان الإفريقية خلال الفترة ١٩٧٥م – ٢٠١٠م

القطاع	عدد المشاريع والبرامج	المبلغ (مليون ريال)
أ. النقل والاتصالات	٩٣	٤٥٥٠,٦٨
١. النقل	٨٩	٤٤٠٧,٩٩
الطرق	٦٢	٢٨٧٤,٢٣
السكك الحديدية	٧	٥٤١,٠٨
الموانئ البحرية	١٠	٧٤٢,٥٣
المطارات	١٠	٢٥٠,١٥
٢. الاتصالات	٤	١٤٢,٦٩
ب. الزراعة	٦٢	٣٧٧٩,٢٣
ت. الطاقة	١٥	١٦٩٣,٤٨
ث. البنية الاجتماعية	٧٠	٣٧٠٣,٨٤
١. المياه والصرف الصحي	١٨	١١٣١,٢٣
٢. التعليم	٢٧	١٣٤٩,١٣
٣. الصحة	١٤	٥٧٨,٢٦
٤. الإسكان والتنمية الحضرية	١١	٦٤٥,١٢
ج. الصناعة والتعدين	١٢	١٢٧٧,٢١
ح. القطاعات الأخرى	٢٠	٥٧١,٥٩
الإجمالي	٢٧٢	١٥٥٧٦,٠٣

المصدر: ملخص إحصائي للنشاط التنموي للصندوق السعودي للتنمية ٢٠١١م، ص ٤٠.

تُمثل المســـاعدات المقدمة للبلـــدان الإفريقية خلال الفتـــرة ١٩٧٥م – ٢٠١٠م نحـــو ٤٦,٨٣٪ من إجمالي مساعدات الصندوق التراكميّة.

وكانت هذه القـــروض مُوزعة علـــى القطاعات بنسبٍ متفاوتة وفق النحو الآتي:

١ – احتل قطـــاع النقل والمواصـــلات المرتبة الأولى، حيث شملت المســـاهمة ٩٣ مشروعاً، بمبلغ إجمالي قدره: (٤٥٥٠,٦٨ مليون ريال ســـعودي)؛ أي ما نســـبته ٢٩,٢٢٪ من مجموع القـــروض المقدمة لإفريقيا. وقـــد تم التركيز على هـــذا القطاع خلال الســـنوات الأولى من إنشـــاء الصنـــدوق؛ نظراً لأنَّ القـــارة الإفريقية كانت تفتقر لشـــبكات المواصلات والاتصالات التي من شأنها أن تساهم في دعم نموها الاقتصادي والاجتماعي.

٢ – بلغـــت حصة القطـــاع الزراعي من قروض الصندوق خلال تلك الفتـــرة ما مقداره: (٣٧٧٩,٢٣ مليـــون ريال ســـعودي)؛ أي ما نســـبته ٢٤,٢٦٪ من إجمالي القروض المقدمـــة للقارة، وذلك لتمويل ٦٢ مشروعاً.

٣ – بلغت مشـــاريع البنى الاجتماعية خلال تلك الفترة مبلغ: (٣٧٠٣,٨٤ مليون ريال سعودي)، لتمويل ٧٠ مشروعاً؛ أي ما نسبته ٢٣,٧٨٪ من مجموع قيمة القروض المقدمة لإفريقيا.

٤ – نظراً لتزايـــد الطلب على الطاقة في الدول النامية، ولظهور الحاجـــة الكبيرة إلى زيادة إنتاجها، وتوســـيع شـــبكاتها، وإيصالها إلى المناطق الريفية، فقد اهتم الصندوق بمشـــاريع الطاقة بإفريقيا، حيث

خصّص خلال تلك الفترة مبلغ: (١٦٩٣,٤٨ مليون ريال سعودي)، لتمويل ١٥ مشروعاً؛ أي ما نسبته ١٠,٨٧٪ من إجمالي ما قدمه الصندوق للقارة السمراء.

٥ - يُعتبر قطاع الصناعة والتعدين من القطاعات المهمة في إيجاد فرص العمل، إضافة إلى مساهمة القطاع في ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الوطنية، وقد ساهم الصندوق خلال تلك الفترة في تمويل ١٢ مشروعاً في إفريقيا، بلغ إجمالي مبالغها: (١٢٧٧,٢١ مليون ريال سعودي)؛ أي ما نسبته ٨,٢٠ ٪ من إجمالي المبالغ المقدمة للقارة الإفريقية.

رابعاً: برنامج تمويل الصادرات السعوديَّة:

يقوم البرنامج بفتح خطوط تمويل للمصارف والمؤسسات المالية وكبار المستوردين، وذلك بهدف مساعدة المصدرين السعوديين، خاصة من الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة، على تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، وتوفير الفرصة لعملائهم المستوردين من الخارج للحصول على التمويل عن طريق بعض المؤسسات العامة أو المؤسسات المالية المحلية، مثل المصارف التجارية، والتي تمثّل وكالات وطنية للبرنامج في بلد المستورد، حيث تدخل هذه الوكالات في ترتيبات تمويل مع برنامج الصادرات السعودية، وتقوم بتقديم التمويل للمستوردين بشروط ائتمانية تنافسية.

وقد تلقى برنامج الصادرات السعودية مجموعة من طلبات التمويل لعمليات تصديرية لسلع وطنية خلال العام المالي ٢٠١٢م من البلدان الإفريقيَّة، حيث قام الصندوق خلال هذا العام بتوقيع ٦٨ اتفاقية لتمويل الصادرات الوطنية مع مُستوردين من البلدان الإفريقيَّة، بنسبة ٥٩,١٣٪ من عدد عمليات الصندوق، والجدول الآتي يُوضح توزيع تلك التمويلات في القارة الإفريقيَّة:

جدول رقم (٣):
التوزيع الجغرافي لتمويلات برنامج الصادرات السعودية في قارة إفريقيا

الدولة:	تونس	الجزائر	السنغال	السودان	سيشل	مصر	موريتانيا	المجموع
عدد المشاريع:	٣	١	٢	٥٣	١	٦	٢	٦٨

المصدر: التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية، ٢٠١٢، ص ٥٤.

وتشتمل السلع على معدات زراعية وصناعية وأجهزة ريّ وهياكل حديدية وشتلات نخيل وبيوت محمية وأسمدة يوريا ومواد خام، وقد تضمّنت العمليات المعتمدة فتح خط تمويل مع بنوك خارجية لتمويل صادرات سعودية متنوعة مع الدول المذكورة أعلاه.

والشكل الآتي يُوضح التوزيع القطاعي لعمليات برنامج الصادرات السعوديَّة في البلدان الإفريقية خلال العام ٢٠١٢م:

الشكل رقم (٢):
التوزيع القطاعي لتمويلات برنامج الصادرات السعودية خلال العام ٢٠١٢م

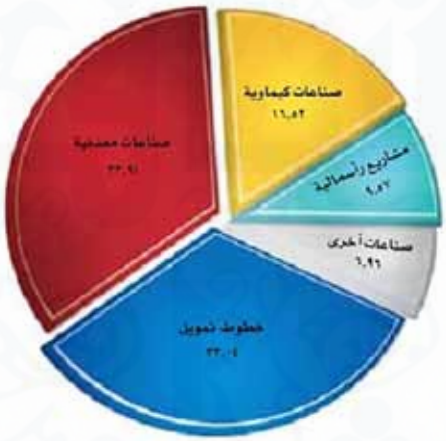

المصدر: التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية، ٢٠١٢م، ص ٥٤.

خامساً: الدور المستقبلي للمملكة العربيَّة السعوديَّة في تنميَّة البلدان الإفريقيَّة:

إنَّ تكامل القدرات المالية السعودية مع الموارد الطبيعية الضخمة التي تتمتع بها القارة الإفريقية، من أراضٍ شاسعة صالحة للزراعة ومعادن، سيكون مضافاً لحلّ مشكلات التنمية في البلدان الإفريقية وتحدياتها، وهي في حاجة ماسّة إلى استثمارات ضخمة تُساعدها في تفعيل طاقتها ومواردها، فبرغم كثرة ما يتوافر لديها من فرص تظلّ مُحتاجة إلى الاستثمارات الأجنبية، وذلك لسدّ الثغرات الكثيرة في بعض القطاعات التي لا تملك ما يكفي من وسائل مالية للتدخل فيها، وتمكنها أيضاً من خلق فرص عملٍ للمواطنين.

وفي المقابل؛ تتمتع السُّعودية بموارد مالية ضخمة، سواء الاحتياطات المالية للدولة، أو الثروات الخاصة الضخمة للأفراد والمجموعات والمؤسسات، وتسعى المملكة لهذا السبب إلى إيجاد فرص الاستثمار المناسبة في الخارج، وقد قررت المملكة تخصيص اهتمام كبيرٍ لدول إفريقيا، حيث سنتحدث عن المجالات التي يمكن أن تحددها المملكة مستقبلاً من أجل الوصول إلى شراكة مُفيدة على مستوى القطاعات كافة مع البلدان الإفريقية.

وبهذا الصدد انعقد مؤتمر (الاستثمار الخليجي الإفريقي) في نوفمبر ٢٠١٠م، برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – رحمه الله –، وشاركت فيه ٦ دول إفريقية: (السنغال، بنين، أنجولا، كينيا، موزنبيق، وزامبيا)، إلى جانب أكثر من ٤٠ وزيراً، وذلك لتسليط الأضواء على الفرص الاستثمارية القائمة، بما في ذلك الاستراتيجيات المطلوبة لترجمة الخطط إلى إنجازات عملية ملموسة على أرض الواقع، وذلك في مجالات الزراعة والمعادن والموارد الطبيعية والطاقة والاتصالات والبنية التحتية والسياحة والتجارة.

وقد كشف التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودي، في نوفمبر ٢٠١٠م، عن وجود فُرص استثمارية سُعودية واعدة في أسواق إفريقيا في خمسة قطاعات حيوية، تكمن في: الصناعة، الزراعة، الخدمات والمقاولات، الاتصالات، وقطاعات الطاقة.

وأوضح التقرير أنَّ الفرص المتاحة للمملكة في الأسواق الإفريقية؛ منها: تصدير المنتجات الصناعية السعودية والخليجية لأسواق إفريقيا، إنشاء استثمارات صناعية في دول إفريقيا في مجالات مثل تصنيع الألمنيوم، والأدوات المنزلية، والآلات الكهربائية، والتحول في استيراد السلع والحبوب والمواد الغذائية[1].

كما تتميز إفريقيا بإمكانيات زراعية ضخمة، من حيث التربة والموارد المائية، تُؤهلها لأن تكون مائدة الغذاء العالمي – كما يرى كثير من الخبراء –، فهي تشتهر بمواردها المائية، حيث يجري فيها ١٣ نهراً، وأطولها نهر النيل الذي يبلغ طوله: (٦٦٩٥ كم)[2].

ومن هذا المنطلق؛ قامت بها المملكة العربية السعودية بمجموعة من المبادرات لتعزيز التعاون بينها وبين البلدان الإفريقية في المجال الزراعي، ومنها:

١ – مُبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج:

واجه العالم في منتصف ٢٠٠٨م نقصاً ملاحظاً في عرض السلع الغذائية الأساسية، في ظلّ زيادة الطلب عليها؛ ممّا أدى إلى ارتفاع حادٍّ في الأسعار، وفي هذا الصدد أطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – رحمه الله – مبادرة (الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج)؛ حرصاً

(١) عبدالله البصيلي: فرص استثمارية للخليجيين في ٥ قطاعات إفريقية، جريدة الاقتصادية، العدد ٦٢٥٩، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠م. http://www.article_473927.html/30/11/aleqt.com/2010

(٢) محمد المختار: الاستثمار في إفريقيا... آمال وتحديات، بحث منشور على موقع قراءات إفريقية، مؤسسة المنتدى الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٧ يناير ٢٠١٢م. http:// www.qiraatafrican.com/view/?q=225

منه على الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والعالمي، وبناء شراكات تكاملية مع عددٍ من الدول في شتّى أنحاء العالم، ومنها الدول الإفريقيَّة، وبخاصة الدول التي تتمتع بمقومات وإمكانيات زراعية عالية في مجال تنمية وإدارة الاستثمارات الزراعية في عددٍ من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، بكمياتٍ وأسعارٍ مستقرةٍ ومستدامة، ومن أمثلة البلدان الإفريقية المرشحة للاستفادة من هذه المبادرة: (إثيوبيا، السنغال، السودان، تنزانيا).

وفي إطار هذه المبادرة تقوم المملكة بما يأتي[1]:

- مُشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع الاستثمار الزراعي الخارجي.
- توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للاستثمار الزراعي في الخارج.
- تتحمل الدول تكلفة بعض مشاريع البنية الأساسية في الدول المضيفة في حالة عدم توافرها، وبما يدعم نجاح الاستثمارات السعودية في تلك الدول.
- الالتزام بحماية الاستثمارات السعودية الزراعية الخارجية؛ من خلال عقد معاهدات أو اتفاقات مع الدول المضيفة.
- تقوم الدولة بشراء المحاصيل التي تُزرع في الخارج بأسعار تعادل الأسعار العالمية.
- تقوم الدولة بتكوين مخزونٍ استراتيجيٍّ للسلع الرئيسة بالمشاركة مع القطاع الخاص.
- تُسهم فرق المبادرة في تحديد الدول المستهدفة بالاستثمار الزراعي السعودي الخارجي، بإعداد الدراسات اللازمة، وبحث فرص الاستثمار، والتعرف على مناخ الاستثمار في الدول المستهدفة وآلياته وإجراءاته.
- الاتفاق مع الدول المستهدفة على المزايا والضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر السعودي.

٢ - الاستثمار الزراعي السعودي الخارجي المباشر:

على خلفية الأزمة الأخيرة؛ قامت المملكة بإنشاء (الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني)، والذي قام بإنشائه صندوق الاستثمارات العامة، بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، يتولى فيها القطاع الخاص التنفيذ.

وقد تمَّ اتخاذ العديد من الإجراءات نحو التوجه الاستثماري الزراعي إلى بعض الدول، بالإضافة إلى قيام مستثمرين آخرين بتوجيه استثماراتهم إلى الاستثمار الزراعي الخارجي.

ويتطلب التوجه الاستثماري الزراعي الخارجي المباشر إجراء مسحٍ شاملٍ للدول التي تتوافر لديها الموارد الزراعيةً الطبيعيةً، ويُتيح مناخ الاستثمار فيها إمكانية الاستثمار في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، ويشمل أيضاً بحث إمكانية استصلاح أراضٍ صحراوية قابلة للزراعة في تلك الدول[2].

ومن هذا المنطلق؛ يُمكن للشركة السعودية للاستثمار الزراعي أن تُوجه استثماراتها نحو البلدان الإفريقيَّة ذات الميزة النسبية، سواءً بوفرة المياه، أو وفرة الأراضي الزراعية الخصبة، أو المراعي الطبيعية، وفق دراسات جدوى اقتصادية وفنية.

٣ - السماح للصندوق السعودي للتنمية الزراعية بتمويل الاستثمارات السعودية الزراعية في الخارج:

في إطار مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز للاستثمار الزراعي في الخارج؛ حدّد صندوق التنمية الزراعي السعودي شروطاً وضوابط لتقديم التسهيلات الائتمانية والتمويل الميسر للمستثمرين السعوديين في قطاع الزراعة خارج البلاد.

(١) دراسة الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية بين الزراعة المحلية والاستيراد والاستثمار الزراعي الخارجي، الدورة الخامسة، منتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٧-١٩ ديسمبر ٢٠١١م، ص ٩٥.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١١٢.

وترمي تلك التسهيلات إلى تأمين المنتجات الزراعية الضرورية التي تسهم بشكلٍ كبيرٍ في عملية الأمن الغذائي للبلاد بما يحقّق توافرها، بالإضافة إلى توفير المياه وتخفيض ما يُستهلك منها بالزراعة.

أمّا البلدان الإفريقية التي استهدفتها قروض هذا الصندوق؛ فهي: (السودان، مصر، إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا، السنغال، جنوب إفريقيا، مالي، كينيا، النيجر)[1].

٤ - الاستثمار الزراعي السعودي الخارجي غير المباشر (الزراعة التعاقدية):

يعتبر هذا النوع من الاستثمار من الأنماط المنظمة للاستثمارات الزراعية، يربط بين المزارعين والأسواق، سواء المحلية أو الخارجية، بهدف التصدير، حيث يُمكن من خلال هذه المبادرة أن يتفق مزارعون من دولٍ إفريقية مع مستثمرٍ سعوديٍّ لإنتاج محاصيل مُحددة مُسبقاً، وتشمل كذلك أسعار الشراء في بعض الأحيان.

والقاعدة الأساسية لهذه العقود هي التزام المزارع بتوفيرٍ محددٍّ بكميات ونوعياتٍ وجودةٍ متفقٍ عليها سلفاً مع المستثمر، على أن يلتزم المستثمر بدعم المزارع فنياً ولوجستياً خلال الموسم، وشراء المحصول من المزارع متى ما تطابق مع ما تمّ الاتفاق عليه.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الاستثمار الزراعي السعودي في البلدان الإفريقية لن يقتصر مردوده الإيجابي على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعب السعودي فحسب؛ بل يمكن استخدامه أيضاً في استحداث وتطوير مصانع غذائية يمكن تصدير منتجاتها للخارج.

وهذا كله سيسهم في تنويع مصادر الدخل القومي في المملكة، ويُقلل من مخاطر اعتمادها على تصدير البترول والصناعات التحويلية المرتبطة بها، وفي المقابل ستكون استفادة الدول الإفريقية جرّاء تعميق تلك العلاقة مع المملكة أكبر، حيث إنَّ زراعة أو استصلاح الأراضي بها سيستلزم إنشاء أفضل أنواع البني التحتية، وهذا سينعكس بالطبع خدمياً وبامتيازٍ على شعوب القارة الفقيرة، ويوفر أكبر عددٍ من فرص العمل لأبنائها، فضلاً عن إمدادهم بمصادر الطاقة والصناعات التحويلية اللازمة لحياتهم.

خاتمة:

أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث:

- تهدف مُساعدات المملكة الإنمائية إلى دعم جهود البلدان الإفريقية وخططها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تتميز مُساعدات المملكة بخصائص بارزة، من أهمها: كونها متنوعة في مجالاتها، وشاملة في تغطيتها للاحتياجات، مع ارتفاع عنصر المنحة فيها، وأنّها غير مقيدة بشروط معقدة، ولا ترتبط بأهداف ومصالح سياسية.

- لقد شملت المساعدات والقروض المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية القطاعات الحيوية كافة في ٤٣ بلداً إفريقياً، بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض خلال الفترة ١٩٧٥م - ٢٠١٠م مبلغ: (١٥٥٧٦,٠٣ مليون ريال سُعودي)؛ أي ما يُعادل: (٤١٥٣,٦١ مليون دولار أمريكي)، تمّ من خلالها الإسهام في تمويل ٢٤٩ مشروعاً و ٢٣ برنامجاً اقتصادياً.

- لم يُميز الصندوق السعودي للتنميَّة في تقديمه للقروض والمساعدات بين البلدان الإفريقية الإسلامية والعربية والبُلدان الإفريقية غير الإسلاميَّة، وإنّما أعطى الأولوية في التمويل للبلدان الإفريقية الفقيرة والأقلّ نموّاً.

- يوجد تكاملٌ واضحٌ بين المملكة العربية السعوديَّة ودُول القارة الإفريقية، كما توجد فُرص كثيرة للتعاون والعمل المشترك، خصوصاً أنّ الدول الإفريقية تزخر بموارد طبيعية عديدة، وتوجد رغبة سياسية قوية لاستقطاب الاستثمار السعودي ■

(١) لائحة ضوابط تقديم التسهيلات الائتمانية والتمويل الميسر للمستثمرين السعوديين في إطار مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج، صندوق التنمية الزراعيَّة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٠ نوفمبر ٢٠١٣م، ص٦.